

الطَّلَعَةُ الْغَرَّاءُ

بِنَظْمِ

الْقَوْلِ عِدِ الْفَقِيهِ تِرَاكِبِي



نَاظِمُهَا

إِبْرَاهِيمُ بْنُ خَيْسٍ بْنِ سَعِيدٍ الْقَنْوِيُّ

قَدَّمَ لَهَا

السَّيِّدُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْوَلِيُّ

سُلَيْمٌ بْنُ سَالِمٍ بْنِ سَعِيدٍ آلُ ثَانِي

تقديم بقلم شيخنا الأصولي الدكتور

سليم بن سالم بن سعيد آل ثاني^(١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أحمدك اللهم على عظيم نعمائك، وجزيل عطائك، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله، خير الخلق أجمعين، وخاتم الأنبياء والمرسلين، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه، ومن سار على نهجه واقتفى أثره إلى يوم الدين.

أما بعد؛ فإنَّ قواعد الفقه هي أحد نوعي القواعد التي يحتاج إليها الفقيه؛ حيث يحتاج إلى قواعد الأصول وقواعد الفقه؛ ليكون ذا ملكة راسخة في فنِّ الفقه، يقول العلامة القرافي: (إنَّ الشريعة المحمدية اشتملت على أصول وفروع، وأصولها قسمان: أحدهما المسمَّى أصول الفقه... والثاني: هو القواعد الكلية الفقهية، وهي جليلة كثيرة، لها من فروع الأحكام ما لا يُحصى... وهذه القواعد مهمة في الفقه عظيمة النفع، وبقدر الإحاطة بها يعظم قدر الفقيه).

ومن أهم ميزات القواعد الفقهية أنَّها تُعين طالب العلم على ضبط الفروع الفقهية؛ فهي تجمع شتات تلك الفروع، وتؤلّف بين متفرقاتها، وفي ذلك من التيسير على طالب الفقه للإحاطة بأكثر فروعه ما لا يخفى على متأمِّل، ولهذا صدرت «مجلة الأحكام العدلية» موادها بتسع وتسعين قاعدة فقهية لضبط مسائلها.

ومن علمائنا المتقدمين الذين تناولوا هذه القواعد العلامة الكبير أبو محمد عبدالله بن محمد بن بركة السليمي البُهلوي، في كتابه المشهور «جامع ابن بركة»،

(١) بعث إليّ تقديمه المبارك هذا؛ ضحوة الاثنين؛ ١٤ من ذي القعدة لعام ١٤٤٦هـ، يوافقه ١٢ من مايو لعام ٢٠٢٥م. وشيخنا - حفظه الله وبارك لنا فيه ونفعنا بعلومه - له من بلدته وموطنه - الجبل الأخضر (رضوى) - نصيب من شموخه ورسوخه؛ فهو من العلماء المبرزين في أصول الفقه في زماننا هذا؛ وكتابه «تبصير العقول بعلم الأصول» من الشواهد الناطقة بذلك.

أَمَّا فِي كِتَابِ «التعارف» فَقَدْ بَسَطَ الْقَوْلَ فِي قَاعِدَةِ: «الْيَقِينُ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ» بَسْطًا لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ؛ فَقَدْ بَحَثَهَا تَأْصِيلًا وَتَفْرِيعًا، وَكَذَلِكَ قَاعِدَةُ: «الْعَادَةُ مُحْكَمَةٌ» أَطَالَ النَّفْسَ فِيهَا، وَلِهَذَا سُمِّيَ كِتَابُهُ «التعارف».

كَمَا أَنَّ الْمَذَاهِبَ الْإِسْلَامِيَّةَ الْآخَرَى اهْتَمَّتْ بِالْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ، وَأَدَلَّتْهَا وَالتَّفْرِيعَ عَلَيْهَا، وَأَوَّلَتْهَا عَنَاءَ كَبِيرَةٍ مِنْذُ زَمَنِ مُتَقَدِّمٍ، وَتَذَكَّرَ بَعْضُ الْمَصَادِرِ أَنَّ أَوَّلَ مَنْ اعْتَنَى بِجَمْعِ الْقَوَاعِدِ وَصِيَاغَتِهَا هُوَ الْعَلَّامَةُ أَبُو طَاهِرِ الدَّبَّاسُ مِنْ عُلَمَاءِ الْحَنْفِيَّةِ، وَذَلِكَ فِي أَوَاخِرِ الْقَرْنِ الثَّالِثِ الْهَجْرِيِّ وَأَوَائِلِ الْقَرْنِ الرَّابِعِ، فَقَدْ رَوَى الْعَلَّامَةُ ابْنُ نُجَيْمٍ فِي مُؤَلَّفِهِ «الْأَشْبَاهَ وَالنِّظَائِرَ» عَنْ أَبِي طَاهِرِ الدَّبَّاسِ أَنَّهُ جَمَعَ سَبْعَ عَشْرَةَ قَاعِدَةً كَلِيَّةً، وَكَانَ يُرَدِّدُ تِلْكَ الْقَوَاعِدَ وَيُكْرِّرُهَا كُلَّ لَيْلَةٍ فِي الْمَسْجِدِ بَعْدَ أَنْ يَخْرُجَ الْمَصَلُّونَ مِنْهُ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ.

ثُمَّ تَتَابَعَ التَّأْلِيفُ فِيهَا، وَلَمْ تَقْتَصِرْ عَلَى هَذِهِ فَقَطْ، بَلْ أَضَافَ إِلَيْهَا الْعُلَمَاءُ قَوَاعِدَ أُخْرَى؛ فَأَبُو الْحَسَنِ الْكَرْخِيُّ أَوْصَلَهَا إِلَى سَبْعٍ وَثَلَاثِينَ قَاعِدَةً، ثُمَّ جَاءَ مِنْ بَعْدِهِ فَزَادَ عَلَيْهَا حَتَّى وَصَلَتْ إِلَى مِئَةٍ وَأَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ قَاعِدَةً، ثُمَّ زَادَهَا الْقَرَّافِيُّ إِلَى أَنْ وَصَلَتْ إِلَى خَمْسَمِئَةٍ وَثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ قَاعِدَةً. وَلِهَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءُ مَنَاجِدُ مُتَعَدِّدَةٌ وَطُرُقُ مُخْتَلِفَةٌ فِي التَّأْلِيفِ، بَيْنَ مُخْتَصِرٍ وَمَوْسَعٍ، وَمَاتِنٍ وَشَارِحٍ، وَنَاطِمٍ وَنَاسِثٍ، حَسَبَ رَأْيِهِ، وَفَقَّ الظُّرُوفِ الْمُحِيطَةِ بِهِ.

وَمِمَّنْ شَارَكَ فِي التَّأْلِيفِ فِي هَذَا الْفَنِّ مِنَ الْمَعَاصِرِينَ النَّابِهِينَ الْأَسْتَاذَ الْجَلِيلَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ خَمِيسَ بْنِ سَعِيدِ الْقَنُوبِيِّ؛ فَقَدْ جَادَتْ قَرِيحَتُهُ الصَّافِيَّةُ، وَسَالَتْ قَلَمُهُ الْفَيَّاضُ، بَنَظَمَ قَوَاعِدَ الْفَقْهِ الْكَبِيرِ، وَبَعْضَ الْقَوَاعِدِ الْمُتَفَرِّعَةِ عَنْهَا؛ بِقَصْدِ تَيْسِيرِ حِفْظِهَا لَطَالِبِ الْعِلْمِ، فَجَاءَ نَظْمًا سَلْسَ الْعِبَارَةِ، وَاضِحَ الْمَعْنَى، رَصِينِ الْمَبْنَى، يُحَاكِي فِي سِلَاسَتِهِ نَظْمَ الْجَوْهَرِ، وَيُمَاطِلُ فِي لَطَائِفِهِ سِلْكَ الدُّرَرِ، فَبَارَكَ اللَّهُ فِي جَهْدِهِ، وَشَكَرَ سَعْيِهِ، وَأَثَابَهُ عَلَى عَمَلِهِ، إِنَّهُ سَمِيعٌ مُجِيبُ الدُّعَاءِ. وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

الطَّلَعَةُ الْغَرَّا بِنَظْمِ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ الْكُبْرَى^(١)

مُقَدِّمَةٌ

١. بِاسْمِكَ رَبِّي ثُمَّ حَمْدًا مُطْلَقًا * ثُمَّ صَلَاةً تُورِثُ الْعَبْدَ ارْتِقَا
٢. عَلَى النَّبِيِّ وَآلِهِ الْأَبْرَارِ * وَالصَّحْبِ أَرْبَابِ الْهُدَى الْأَخْيَارِ
٣. وَهَذِهِ الْقَوَاعِدُ الْفِقْهِيَّةُ * فِي «الطَّلَعَةِ الْغَرَّا» أَتَتْ مَرْوِيَّةٌ
٤. نَظَّمْتُ مِنْهَا خَمْسَهَا الْكُبْرَى وَمَا * قَدْ اصْطَفَاهُ الْعُلَمَاءُ مِمَّا انْتَمَى
٥. وَاللَّهُ أَرْجُو فَضْلَهُ مُتَمَّمًا * وَأَنْ أَحُوزَ^(٢) مِنْ رِضَاهُ مَغْنَمًا

القَاعِدَةُ الْأُولَى: الْيَقِينُ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ

٦. أَوَّلُهَا الْيَقِينُ لَا يُزِيلُهُ * إِلَّا يَقِينٌ قَدْ أَتَى مَثِيلُهُ
٧. وَهَاهُنَا قَوَاعِدُ تَفَرَّعَتْ * تَابِعَةً لِلْأَصْلِ فِيمَا وُضِعَتْ
٨. مِنْ ذَاكَ أَصْلُ الذِّمَّةِ الْبَرَاءَةُ * وَالْأَصْلُ فِي الْأَشْيَاءِ كَذَا الْإِبَاحَةُ
٩. وَالْأَصْلُ فِيمَا كَانَ أَنْ يَبْقَى عَلَى * مَا كَانَ مِنْ حَالٍ عَلَيْهِ أَوَّلًا
١٠. وَالْأَصْلُ أَنْ يُضَافَ حَدِيثٌ حَدَثٌ * لِأَقْرَبِ الْأَوْقَاتِ مِنْ ذَاكَ الْحَدَثُ

(١) كانت اللمعة الأولى التي حَدَّثَ بي لكتابة هذا النظم - بعد توفيق الله وفتحِهِ - توجيهًا من الأستاذ الهمام سيف بن علي بن سعيد الغماري بأن أكتب نظمًا يسيرًا يجمع القواعد الفقهية الكبرى وبعض القواعد المتفرعة عنها؛ بغية شرحها للطلاب، ولتكون مقدمةً يسيرةً للميِّم وجهه شَطْرُ هذا الباب، وكان ذلك برسالة صوتية وتَسْهَلُ لي ليلة الأربعاء؛ ١٣ من شعبان لعام ١٤٤٦ هـ، الموافق له ١١ من فبراير لعام ٢٠٢٥ م، وكم له عليّ من أيدٍ حسان، فجزاه الله خير الجزاء، وزاده علمًا ونورًا وهدى.

(٢) كانت هذه الكلمة قبل تهذيب النظم (تَحُوزَ) أعني بها النظم؛ أي: وَأَنْ يَحُوزَ النَّظْمُ مِنْ رِضَى اللَّهِ مَغْنَمًا، فاقترح عليّ شيخنا الرضي حمود بن حميد الصوافي حفظه الله ورعاه أن تكون (أَحُوزَ)؛ تعليمًا منه وتوجيهًا إلى مقصد أسمى ورتبة أعلى، فاستمسكتُ بتوجيهه نفعنا الله بعلومه، سائلًا الله أن يشملني وإيَّاي برضاه وقبوله، وأن يُكْرِمَ شيخنا بما هو أهله.

القاعدةُ الثانيةُ: الأُمُورُ بالمَقاصِدِ

١١. ثُمَّ أَتَتْ ثَانِيَةَ الْقَوَاعِدِ * بِأَنَّمَا الْأُمُورُ بِالْمَقَاصِدِ
١٢. وَهَاهُنَا تَوَابِعُ مُحْكِيَّةٍ * كَمِثْلِ لَا ثَوَابَ دُونَ النِّيَّةِ
١٣. وَاشْتَرَطُوا لِصِحَّةِ الْأَعْمَالِ * نِيَّتَهُ مِنْ غَيْرِ مَا جِدَالِ
١٤. وَنِيَّةُ الْمَرْءِ تُرَى مِنَ الْعَمَلِ * خَيْرًا وَذَا الْأَضْلُ عَنْ الْهَادِي نُقْلُ
١٥. وَاعْتَبَرُوا بِالْقَصْدِ وَالْمَعَانِي * فِي الْعَقْدِ لَا بِاللَّفْظِ وَالْمَبَانِي

القاعدةُ الثالثةُ: لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ

١٦. وَقَدْ أَتَى ثَالِثَهَا لَا ضَرَرَ * وَلَا ضِرَارَ هَكَذَا قَدْ أُثِرَا
١٧. وَاتَّبَعُوهَا هَاهُنَا أَنَّ الضَّرَرَ * يُزَالُ أَيْضًا دَفْعُهُ بِمَا قَدَرَ
١٨. وَلَا يُزَالُ ذَا بِأَعْلَى مِنْهُ * وَلَا بِمِثْلِ ذَاكَ يَدْفَعُنْهُ
١٩. وَالضَّرَرُ الْأَشَدُّ ذَا يُزَالُ * بِضَرَرٍ أَخَفٍّ فِيمَا قَالُوا
٢٠. وَدَرءُ مُفْسِدٍ فَسَادًا رَجَحَا * قَدَّمَ عَلَى جَلْبِ الَّذِي قَدْ صَلَحَا

القاعدةُ الرابعةُ: الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ

٢١. وَرَابِعُ الْقَوَاعِدِ الْمَرْوِيَّةِ * يُجْلِبُ ذَا التَّيْسِيرَ بِالْمَشَقَّةِ
٢٢. وَالْحَقُّوْهَا جُمْلَةً لَهَا تَبَعٌ * كَقَوْلِهِمْ فِي الْأَمْرِ إِنَّ ضَاقَ اتَّسَعَ
٢٣. وَلَا وَجُوبَ مَعَ عَجْزٍ وَذِكْرُ * أَنَّ الضَّرُورَاتِ تُبِيحُ مَا حُظِرَ
٢٤. وَلَيْسَ بِالْمَعْسُورِ يَسْقُطَنَّ * مِنْ هَاهُنَا الْمَيْسُورُ فَاغْلَمْنَا
٢٥. وَهَكَذَا مِمَّا أَتَوْا وَأَثَرُوا * ضَرُورَةً بِقَدْرِهَا تُقَدَّرُ

القاعدة الخامسة: العادة مُحَكَّمَةٌ

٢٦. وَخَامِسُ الْقَوَاعِدِ الَّذِي شُهِرَتْ * حُكِّمَتِ الْعَادَةُ حِينَ اعْتُبِرَتْ
٢٧. وَجَاءَ تَابِعًا لِهَذَا الْبَابِ * قَاعِدَةٌ: الْكِتَابُ كَالْخِطَابِ
٢٨. كَذَلِكَ التَّعْيِينُ بِالْعُرْفِ أَتَى * كَمِثْلِ تَعْيِينِ بِنَصِّ ثَبَتَا
٢٩. كَذَلِكَ الْمَعْرُوفُ عُرْفًا مِثْلَمَا * قَدْ شَرِطْنِ شَرْطًا صَرِيحًا مُحَكَّمَا
٣٠. وَمِثْلُ ذِي قُلْهَا لَدَى التُّجَّارِ * فَعُرْفُهُمْ كَالشَّرْطِ فِي التُّجَّارِ

خاتمة

٣١. وَتَمَّ ذَا النَّظْمِ بِفَضْلِ الْأَحَدِ * فِي عَصْرِ يَوْمِ الْأَحَدِ الْمُمَجَّدِ
٣٢. تَمَامَ شَهْرِ الصَّوْمِ وَالْعَامِ قُلِ * (عَلَيْهِ غُفْرَانٌ) بَعْدَ الْجُمْلِ^(١)
٣٣. يَا رَبِّ زِدْنِي مِنْ لَدُنْكَ عِلْمًا * وَارْزُقْنِي اللَّهَ شُكْرَ النُّعْمَى
٣٤. وَاجْعَلْنِي مَرْضِيًّا هُدًى مَوْصُولًا * وَاكْتُبْ لِنَظْمِي عِنْدَكَ الْقَبُولَا
٣٥. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا يَسَّرَا * ثُمَّ صَلَاتُهُ عَلَى خَيْرِ الْوَرَى

(١) (عَلَيْهِ غُفْرَانٌ) بَعْدَ الْجُمْلِ: مجموع (عَلَيْهِ غُفْرَانٌ) بحساب الجُمَّل كما يأتي: ع (٧٠) + ل (٣٠) + ي (١٠) + هـ (٥) + غ (١٠٠٠) + ف (٨٠) + ر (٢٠٠) + ا (١) + ن (٥٠) = ١٤٤٦؛ وعليه يكون تاريخ تمام النظم عصر الأحد؛ ٣٠ من شهر رمضان لعام ١٤٤٦ من هجرة نبينا المصطفى محمد ﷺ، يوافقه ٣٠ من مارس لعام ٢٠٢٥ م.

ثم بعثت النظم إلى ليفيف مبارك من المشايخ والأساتذة والأقران فأكرموا وأجادوا وأفادوا، زادهم الله نورًا ولقاهم نصرَةً وسرورًا، حتى كان تمام تهذيب أبيات النظم واكتمال عقد نظامه بعرضه بين يدي شيخنا الرضي حمود بن حميد الصوافي بآرك الله في عمره وصحته؛ وذلك في مجلسه العامر بولاية سناو، ظهر السبت؛ ٦ من شهر شوال، يوافقه ٥ من أبريل من العام نفسه. والحمد لله على ما أكرم وأنعم، حمدًا يرضى به عني ويتقبلني في زمرة أوليائه الصالحين. وكتبه بيده الدائرة راجي عفو مولاه إبراهيم بن خميس بن سعيد القنوبي.